



UN Photo/Marco Dormino

المشاوراة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مدينة غواتيمالا، ٥-٦ أيار/مايو ٢٠١٥



ملخص الرؤساء المشاركين

عقدت المشاوراة الإقليمية للقمة العالمية للعمل الإنساني (WHS) لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (LAC) في مدينة غواتيمالا، غواتيمالا بتاريخ ٥-٧ أيار/مايو ٢٠١٥. وقد استضافت حكومة غواتيمالا هذه المشاوراة، واشترك في رئاستها غواتيمالا (هيئة التنسيق الوطنية للحد من الكوارث - واختصارها (CONRED) باللغة الإسبانية) ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (UN OCHA). عقدت المشاوراة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (LAC)، وهي المشاوراة السادسة من المشاورات الإقليمية للقمة العالمية للعمل الإنساني (WHS) البالغ عددها ثمانية، لأول مرة ضمن إطار العمل الخاص بحوار إنساني إقليمي مقرر ومعترف به، من خلال اجتماع الآليات العالمية للمساعدة الإنسانية (اختصارها (MIAH) باللغة الإسبانية). بدمج القمة العالمية للعمل الإنساني (WHS) لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (LAC) مع الاجتماع السابع للآليات العالمية للمساعدة الإنسانية (MIAH)، فقد تم تعزيز الأول من خلال الإجراءات، والعلاقات، والتحالفات، والعمليات القائمة بالفعل. وعلاوة على ذلك، فقد كانت المشاركة الواسعة لمختلف القطاعات في عملية القمة العالمية للعمل الإنساني (WHS) لها نفعها في دعم الآليات العالمية للمساعدة الإنسانية (MIAH) نفسها وتعزيزها، وستبقى تلك الآليات فعالة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (LAC) بعد ختام مشاوراة القمة العالمية للعمل الإنساني (WHS).

وقد سبق الاجتماع مشاوراة تحضيرية لأصحاب المصلحة ضمت ٤٧٨٦ فرداً، ٥٠٪ منهم ينتمون إلى مجموعات المجتمع المدني والسكان المتضررين نتيجة تعرضهم لحالة محددة من حالات التأثير بالأخطار. وبالإضافة إلى ذلك، ففي هذا الصدد عقد ٣٢ حدثاً تشاورياً في ٢٣ دولة، كما عقدت مناقشات جماعية مركزة في ١٨ دولة، إلى جانب عقد مقابلات فردية في ١٣ دولة. كما جرت أيضاً مشاورات حول هذا الأمر من خلال الفراغات الافتراضية، مع العامة، وخاصة مع المنظمات غير الحكومية والأكاديمية. كما استضافت المنطقة أيضاً أول مشاوراة للقمة العالمية للعمل الإنساني (WHS) معنية بالمساواة بين الجنسين.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا التحالف بين اجتماع الآليات العالمية للمساعدة الإنسانية (MIAH)/القمة العالمية للعمل الإنساني (WHS) قد جمع بين أكثر من ١٨٠ مشاركاً، ومحاضراً، وميسراً من الدول الأعضاء، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ونظام الأمم المتحدة، والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، ومنظمات المجتمع المدني الوطنية والدولية، والأوساط الأكاديمية، والجماعات النسائية، والشعوب الأصلية، والقطاع الخاص، والمجتمعات المتضررة. وقد كان حوالي ٥٢٪ من الحضور ذكراً و ٤٨٪ منهم إنثاءً. وعلاوة على ذلك، فقد حضر ممثلون من غواتيمالا ومن دول أعضاء بمناطق أخرى من بين الدول التي قامت باستضافة مشاورات أخرى للقمة العالمية للعمل الإنساني (WHS) أو التي سوف تقوم باستضافتها بصفة مراقب. وأخيراً تم الاعتراف بدعم أكثر من ٨٠ متعاوناً لضمان إجراء مختلف جوانب الحدث بنجاح.

ويذكر هنا أنه قد تم تنظيم القمة العالمية للعمل الإنساني (WHS) لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (LAC) بحيث تدور حول الأربعة مواضيع العامة للقمة، كما تمت إضافة مساحة خامسة للحوار بشأن التشريد والعنف نظراً لاتساقها القوي مع الأمر وتأثيرها على المنطقة بأسرها. وفي هذا السياق، نذكر بعضاً من المواضيع المذكورة الأكثر شمولاً والتي انبثقت خلال المناقشات المنعقدة أثناء الاجتماع السابع للآليات العالمية للمساعدة الإنسانية (MIAH) وهي كالتالي:

- الاعتراف بالدور المركزي للمجتمعات والأشخاص المتضررين في العمل الإنساني وتعزيز هذا الدور، وضمان وجود مساحات لتمكينهم وتوليهم القيادة في جميع مراحل العمل الإنساني.
- الاعتراف بقيمة المعرفة التقليدية والمتوارثة من السكان باعتبارها مساهمة مهمة تقدم للعمل الإنساني في المنطقة.
- إعادة التأكيد على المبادئ الإنسانية للبشرية، والحياد، والنزاهة، والاستقلال التشغيلي، مع التركيز على الحقوق وإدماجها، وضمان سيادة القانون الإنساني الدولي واحترامه.
- إعادة تأكيد الدور الرئيسي الذي تتولاه القيادة، والمسؤولية التي تقع على عاتق الدولة المتضررة فيما يتعلق بالاستجابة لاحتياجات شعبها في حالات الكوارث والأزمات. ولهذا الغرض، فمن الضروري القيام بتطوير القواعد، والقوانين، والسياسة العامة مع توجيه تركيز إنساني شامل نحو تعزيز القدرة؛ وهذا بدوره يعالج إشكالية تغير المناخ، والمخاطر المتعلقة بالتحضر، من خلال اتخاذ إجراءات من شأنها الحد من مخاطر الكوارث.
- الاعتراف بالأهمية الأساسية للتنسيق الشامل بين جميع الجهات الفاعلة على أن يتم ذلك على جميع المستويات، مع إيلاء اهتمام خاص لأصوات المجتمعات والشعوب المحلية ومساهماتها، فضلاً عن المجموعات التي قد تكون معرضة للخطر بشكل أكبر أو التي لديها احتياجات محددة وهي: النساء، والفتيات والفتيان، والمراهقون، والشباب، والمسنون، والأشخاص ذوي الإعاقة، والشعوب الأصلية، والأشخاص المنحدرون من أصل أفريقي، وغيرها من المجموعات.
- السعي لمعرفة أوجه التكامل والسبل المتبعة لتضييق الفجوات بين برامج عمل التنمية المستدامة والإنسانية، بهدف الحد من التعرض للخطر.
- وضع رؤية شاملة في جميع الأعمال الإنسانية تستند إلى حقوق الإنسان وتعزيز المساواة بين الجنسين.

ويُسلط الملخص التالي الضوء على أهم النقاط البارزة المتعلقة بالمناقشات، فضلاً عن سلسلة من التوصيات وغيرها من الجوانب العامة لهذه المناقشات التي انبثقت خلال الاجتماع السابع للآليات العالمية للمساعدة الإنسانية (MIAH).

وتجدر الإشارة إلى أن، تقرير التشاور المتعمق للقمة العالمية للعمل الإنساني (WHS) لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (LAC)، الذي من المقرر نشره خلال الأسابيع القادمة، سيضم جميع الاستنتاجات، والتوصيات، وغيرها من الملاحظات التي قدمت خلال عملية التشاور بأكملها. سيكون التقرير متاحاً على الرابط التالي www.worldhumanitariansummit.org فضلاً عن الشبكة الإقليمية www.redhum.org، وأيضاً www.minex.gob.gt و www.conred.gob.gt.

يود الرؤساء المشاركون توجيه الشكر لجميع الجهات الفاعلة على مشاركتها وانخراطها في القمة العالمية للعمل الإنساني (WHS) لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (LAC)، بالإضافة إلى تشجيعها على دعم التوصيات وتحويلها إلى إجراءات ملموسة، فضلاً عن مواصلة النقاش حول المسائل الرئيسية وتبادل المعلومات والخبرات.

الفعالية الإنسانية

ونظراً لمحدودية الموارد المتاحة (المالية والإنسانية) وتزايد الضغوط عليها، فقد أصبحت كفاءة العمل الإنساني وفعاليته في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (LAC) من الأمور الحتمية لتلبية أكثر احتياجات الشعوب إلحاحاً، ولزيادة قدرتها. ولذا، فمن الضروري تقييم الأدوات والمؤشرات الحالية، ليتم بعد ذلك تحسينها أو استبدال أخرى جديدة بها. وهذا الأمر من شأنه أن يضمن وجود المساءلة والشفافية، على جميع المستويات، وينبع ذلك من مستوى رضا المجتمعات المتضررة ومستوى قياس أثر العمل الإنساني الذي يعقب زيادة الكوارث والأزمات المعقدة. وسيسمح هذا التركيز بجعل الأشخاص المتضررين محط اهتمام العمل الإنساني قبل وقوع الكوارث والأزمات، وخلالها، وبعدها، والاعتراف بهم كفاعلين حقيقيين في عملية التنمية التي تستهدفهم، بدلاً من أن يكونوا فقط ممن يتلقى المساعدة بسلبية ودون مشاركة. كما تمت مناقشة مدى الحاجة لضمان دمج الجماعات النسائية والنساء في الأمر، حيث يتم في أغلب الأمر تجاهل قدراتهن وإسهاماتهن.

يوجد توافق إقليمي بشأن القيمة المضافة المقدمة من مشاركة أصحاب المصالح غير التقليديين في الحياة الإنسانية وإدماجهم فيها، ومنهم على سبيل المثال القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية. ويتناول الأمر كذلك مخاطر مشاركتهم في حالة عدم اتباعهم للمبادئ الإنسانية. ومن المعروف أن هذه الجهات الفاعلة بإمكانها لعب دور رئيسي في التعافي، والاستجابة، والتأهب، وينبغي أن تلزم نفسها باتخاذ الإجراءات التي تعود بالنفع على أصحاب المصالح كافة، ويتم ذلك على جميع المستويات (الإقليمية، والوطنية، والمحلية).

وتخفي التقارير التي أعدتها أغلب دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (LAC) حول المؤشرات الاقتصادية لمستويات الدخل المتوسطة حقيقة ارتفاع مستويات عدم المساواة، وهو الأمر الذي يشكل بدوره أحد الأسباب الرئيسية لحالات التأثر بالأخطار في قطاعات السكان. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه من بين النتائج المترتبة على هذا التصنيف الاقتصادي عدم نظر التعاون (الإقليمي والعالمي على حد سواء) بعين الاعتبار إلى مدى توفر الموارد المالية المتناسبة مع الاحتياجات الحقيقية التي يواجهها السكان في الحالات الإنسانية، والتي يواجهونها كذلك في حالات الحد من مخاطر الأزمات والكوارث.

ولتحقيق التنسيق بطريقة أكثر فعالية، فمن الضروري أن يتم التوافق بين الآليات والمنهجيات، والاتفاق بشأن أهداف مشتركة وما يلحق بذلك من إجراءات تكميلية. يذكر أن هناك فجوات في نطاق الأطر القانونية، وهو الأمر الذي يعمل على تسهيل العمل الإنساني الدولي، بشكل ملموس عند القيام بالتنسيق بين الجهات الفاعلة العديدة، مثل: الآلية الإقليمية للمساعدة المتبادلة في حالات الكوارث لنظام أمريكا الوسطى لتحقيق التكامل (واختصارها (MecReg-SICA) باللغة الإسبانية)، والآلية الإقليمية الكاريبية للاستجابة، التي تنسقها الوكالة الكاريبية لإدارة حالات الطوارئ المرتبطة بالكوارث، (CDEMA).

كما يوجد اعتراف كامل بالمسؤولية المباشرة للدول في مجال القيادة الإنسانية في حالة وقوع الأزمات أو الكوارث، وذلك من خلال هياكلها الوطنية وحكوماتها البلدية والمحلية في المناطق المتضررة بالدولة.

وجدير بالذكر أنه يتم تسليط الضوء على الأمثلة الموجودة بمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (LAC) فيما يتعلق بإيجاد إجراءات تشغيل قياسية سهلة الاستخدام، ونظم معلومات فعالة، وقواعد بيانات رقمية متاحة للجميع، ويكون ذلك نتيجة لاستخدام طرق المحاكاة وعمليات التدريب المشتركة كوسيلة ملموسة لدعم وضوح الأدوار، والمسؤوليات، ومستويات السلطة.

التوصيات:

- تكثيف الاستجابة الإنسانية مع الاحتياجات المتنوعة والمختلفة للأزمة، وكذلك مع السياق الإنساني الذي تعمل به، من أجل تعريف ماهية كل شخص والدور أو التوقعات التي يجب تحقيقها.
- تعزيز عمليات الإبلاغ، والرصد، والتنسيق من خلال البرامج التي من شأنها دعم مشاركة مختلف أصحاب المصالح في العمل الإنساني. ويمكن أن يتم هذا على مختلف المستويات، وخاصة على المستويات المحلية.
- تحسين طرق التنسيق بين برامج العمل المختلفة والجهات الفاعلة المسؤولة عن العمل الإنساني، بما في ذلك تلك التي تنتمي للقطاعات الأكاديمية، والقطاعات العامة، والخاصة، والمجتمع المدني على جميع المستويات.
- تدريب السلطات المحلية على العمل في مجالات التأهب والاستجابة للكوارث والأزمات، وتحسين البروتوكولات والعمليات الوطنية المتعلقة بتوصيل المساعدة الإنسانية إلى المجتمعات المتضررة، مع التركيز على تمييز الاستجابة استناداً إلى الاحتياجات والسياسات.
- تحديث السياق، والعمليات، ومنهجيات الحقائق الجديدة والتكيف معها لتقييم الاحتياجات السريعة، من خلال مشاركة الفرق متعددة التخصصات، التي تنسق بالتوازن بين الجنسين.
- تضمين العمليات والآليات الخاصة بالمساءلة المستقلة التي تشمل الأشخاص المتضررين ضمن عمليات التخطيط، والهدف من ذلك هو زيادة مستويات الشفافية في الإجراءات التي تتخذها جميع الجهات الإنسانية الفاعلة.
- تسهيل وصول المنظمات المحلية إلى الموارد المالية العالمية، مع النظر بعين الاعتبار إلى معرفة المجتمعات بالسياقات الخاصة بها، وإرساء إجراءات وآليات واضحة لفهم أفضل الأساليب الخاصة باستخدام نقل البضائع والخدمات إلى السكان المتضررين وتحديثها.
- إرساء إجراءات وآليات واضحة لفهم أفضل الأساليب المستخدمة للوصول إلى الأشخاص المتضررين من خلال المساعدة القائمة على أساس نقدي وتحديد تلك الأساليب.

^١ وجدير بالذكر أن ٧٠٪ من الأشخاص الذين تمت استشارتهم في المجتمعات التي شاركت في عملية التشاور أشاروا إلى أنهم لم يكونوا مستعدين لمواجهة الكوارث.

- إيجاد أدوات تمويل إقليمية ووطنية أو تعزيزها. وتتضمن تلك الأدوات آليات تنشيط أسرع وأكثر مرونة، بحيث تتمكن الحكومات الوطنية من الوصول إليها، ومن ثم، تتمكن من الاستجابة لحالات الطوارئ صغيرة النطاق ومتوسطة النطاق قبل توجيه نداء دولي.
- دعم القطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، وغيرها من الجهات الفاعلة الجديدة كشركاء استراتيجيين في العمل الإنساني، الأمر الذي يساهم بدوره في العمل الإنساني، ويدعم دور الدولة بالطريقة ذاتها إذا تمت صياغته بشكل كافٍ.
- تعزيز إرساء آليات مالية إقليمية من خلال إسهامات البلدان بالمنطقة و إسهامات المانحين الدوليين.

الحد من التأثير بالأخطار وإدارة المخاطر

وقد كشفت الحالات الإنسانية الأخيرة في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (LAC)^٢ عن التحديات التي تواجه العمل الإنساني، كما أنها تعكس الحاجة إلى التركيز على حلول موجهة نحو التنمية أكثر استدامة، وأطول أجلاً، ومن شأنها الحد من الأسباب الرئيسية للتأثر بالأخطار، هذا بالإضافة إلى وجود أدلة على الأخطار المتزايدة في المجتمعات نظراً للتحضر العشوائي، والفقر المدقع، والتدهور البيئي، والآثار المترتبة على تغير المناخ التي تكشف الحقيقة ذاتها. تمثل الزيادة في تكرار حدوث الأوبئة والأخطار الطبيعية وكثافتها تحديات رئيسية لمجموعة الجهات الفاعلة التي تتضمن النظام الإنساني في المنطقة.

للأزمات والكوارث عواقب مختلفة تظهر على الأشخاص والمجموعات باختلافها، ويجب هنا النظر بعين الاعتبار إلى الاحتياجات المحددة للذين قد يصبحون معرضين للخطر بشكل أكبر أثناء وقوع هذه الحالات دون إغفال تلبية تلك الاحتياجات. وتتضمن هذه المجموعات: النساء في سن الإنجاب، والفتيان والفتيات (خصوصاً في الطفولة المبكرة)، والأشخاص ذوي الإعاقة، والشعوب الأصلية، والأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي، والمسنين، والجماعات المهمشة والمستبعدة (على سبيل المثال جماعات المثليات، والمثليون، ومزدوجو الميل الجنسي، ومغايرو الهوية الجنسية (LGBT)؛ والأقليات).

ومن الأهمية بمكان، الاعتراف بفردية الأشخاص من أجل ضمان وجود العمل الإنساني الذي يحترم كرامتهم، ويضمن تعافياً كريماً لمتلقي المساعدة.

وقد تم تسليط الضوء على أهمية استخدام التكنولوجيا الحالية: وتتضمن الإحالة إلى الإحداثيات الجغرافية، ورسم الخرائط الرقمية، لزيادة الكفاءة والفعالية في وضع خارطة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

يتم النظر إلى المعرفة المتوارثة، والتقليدية، والأهلية باعتبارها أقساماً هامة للمعرفة والحكمة، وينبغي تقديرها والاعتراف بها في جميع مراحل العمل الإنساني وإدارة الحد من مخاطر الكوارث.

كما أنه من الضروري أن يكون النظام الإنساني في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (LAC) واضحاً فيما يتعلق بمفهوم "القدرة"، وفي الوقت ذاته، ما تعنيه الإجراءات التي تؤدي إلى إيجاد القدرة.

التوصيات:

- تعزيز القدرات الحالية، واستحداث قدرات جديدة في مناطق إدارة المخاطر الشاملة والمعرفة (حالات التأثر بالأخطار، والتهديدات، وحدود المخاطرة)، خاصة في سياق المناطق الحضرية، بهدف معالجة الأسباب بطريقة متعددة الأبعاد، وبالتالي، زيادة قدرة المجتمعات وضمان سبل عيشها.
- المساهمة في خطط الحكومة، بمستوياتها المختلفة، حيث إنها تساعد على تعميق سبل العمل مع المجتمعات في مناطق الاستعداد وعلى الحد من المخاطر، خاصة فيما يتعلق بتصميم أنظمة الإنذار المبكر.
- إدراج الأبعاد الإنسانية، وأبعاد الحد من مخاطر الكوارث بشكل منهجي ضمن السياسات متعددة القطاعات فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، لتعزيز وجود نهج شامل ولدعم قدرة الأشخاص.
- القيام بعملية التطوير التي تشمل أيضاً أدوات إنتاج البيانات المصنفة، ومعلومات حول المجتمعات التي تتضمن خرائط المخاطر والإحصاءات التي يمكن للمجتمعات الوصول إليها وبسهولة استخدامها.
- ترتيب أولوية الإجراءات التي تقضي على جميع أشكال العنف، وخاصة العنف المنزلي والجنسي، الذي يتجه معدلته إلى الازدياد في حالات ما بعد الكوارث والأزمات، ويؤثر ذلك بدوره على الفئات الضعيفة، مثل النساء والفتيان والفتيات، بطريقة مختلفة.

^٢ تسلط دراسات مثل "التقييم العالمي بشأن الحد من مخاطر الكوارث لعام ٢٠١٥"، و"التقرير العالمي للمخاطر لجامعة الأمم المتحدة لعام ٢٠١٤" الضوء على مستويات التعرض للمخاطر نظراً لعوامل مختلفة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (LAC).

- وضع برامج مشتركة للتدريب المهني ترتبط بمسائل إدارة المخاطر والحد منها، وتشارك هذه البرامج مختلف الجهات الفاعلة في العمل الإنساني؛ فضلاً عن الاستفادة من الخبرات والقدرات التي يمكن أن يقدمها القطاع الأكاديمي لإعداد الدورات والبرامج للحد من مخاطر الكوارث والاهتمام بوضع حالات الطوارئ ضمن المناهج الجامعية.
- ينبغي أن يكون التمويل المتوسط وطويل الأجل متوقعًا، وأن يهدف إلى التخفيف من الحواجز الموجودة بين التمويل الإنمائي المستدام والإنساني، كما يجب أن يركز على الإجراءات المتخذة في حالات التأهب للمخاطر، والحد منها، وإدارتها، وبناء القدرة لمواجهتها، والاستجابة لها.
- الاعتراف بالدور الذي تقوم به الحلول التنموية في الحد من التأثير بالأخطار كعنصر مهم لمواجهة التحديات. استكشاف أهمية التنسيق بين البرامج الإنسانية وبرنامج التعافي الوطنية وكيفية إدماج حلول التنمية المستدامة في خطط عملها، لضمان عدم تسبب تلك البرامج في حدوث فجوات اجتماعية واقتصادية أو زيادة تلك الفجوات داخل الدولة.
- فهم أهمية ديناميات السوق، وإجراء تقييمات حول القدرات، والتأثر بالأخطار أو الاستفادة منها في تحديد الأولويات وضبطها، ويهدف ذلك كله إلى تحديد أنسب وقت للمساعدة، ويشمل ذلك على سبيل المثال النقد، أو القسائم، أو غير ذلك من الطرائق التي تساعد على تعزيز الأسواق المحلية وتساهم في بناء القدرة.

التحول من خلال الابتكار

لمواجهة التحديات المستقبلية والحفائز التي تشهدها أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (LAC)، من الضروري أن تقوم الجهات الإنسانية الفاعلة بالابتكار، ليس فقط عن طريق استخدام التقنيات الحديثة، ولكن أيضًا من خلال استخدام طرق مبتكرة وجديدة للتشغيل. في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (LAC)، يتم النظر إلى الابتكار باعتباره وسيلة لتحقيق غاية، وليس كغاية في حد ذاته.

المجتمعات والأشخاص المتضررون هم محط اهتمام العمل الإنساني الذي يرى ضرورة التنسيق بين الابتكارات والواجبات الإنسانية. وعلاوة على ذلك، لا يعتبر الابتكار مرادفًا للتكنولوجيا، ولا "الاختراع"، كما يجب أيضًا أن تأخذ الابتكارات المعرفة المتوارثة والخبرات المحلية في اعتبارها وأن تستعين بها. وفي هذا السياق، يجب أن تضمن الابتكارات استدامة هذه المعرفة وتلك الخبرات، وصلتها بالسياق، وضرورتها بالنسبة له.

ومن المفهوم أن المشهد الإنساني حيوي ومتغير، وعلى الرغم من حقيقة أن بعض التغييرات تستغرق وقتًا ليتم استيعابها؛ ألا أنه من الضروري تقبل هذا الواقع من أجل مواكبة التحديات المتزايدة. تؤدي هذه التغييرات إلى تحقيق النفع من بنية العمل الإنساني العالمي، وتنعكس في العمل الذي يتم القيام به على المستويين المحلي والمجتمعي عن طريق أول المستجيبين. بالنسبة للنزعة المتزايدة في العالم الإنساني المتجهة نحو النظر إلى التحديد الكمي للإجراءات، وتجميع البيانات كوسيلة فعالة لتعزيز المسائل، فهي تساهم في حدوث تركيز اختزالي للابتكار والتخطيط الإنساني، وتقويض فكرة الإبداع والابتكار في حد ذاتها.

وتجدر الإشارة إلى أن الابتكار الإنساني يجب أن يعزز الإدماج الاجتماعي؛ وتحديد الأولويات والاحتياجات الإنسانية بشكل واضح؛ والمساهمة في الحد من التأثير بالأخطار وبناء القدرة. ولذلك، فمن الضروري ضمان وجود المشاركة الفعالة كجزء من العمل الإنساني بين الجماعات المهمشة اجتماعيًا وبصفة خاصة المشاركة الكاملة للفتيات، والفتيان، والشباب؛ حيث إن مشاركتهم تساعد في خلق الابتكار وتساهم في تنمية أوجه تقدم العمل الإنساني مستقبلاً.

التعاون هو مفتاح الابتكار. يجب التغلب على التحديات التي تظهر في المشهد الحالي، على سبيل المثال في المنافسة على التمويل، ويجب أن يسود التعاون؛ حيث إن هذا الأمر يمكن أن يعرض رفاهية الأشخاص المتضررين وتأثيرات العمل الإنساني للخطر. ومن شأن زيادة التعاون أيضًا أن يفسح المجال أمام أصحاب المصالح والجهات الفاعلة الأخرى.

وجدير بالذكر أن هناك حاجة إلى وضع عوامل لتحفيز الابتكار الإنساني، المالي وغير المالي على حد سواء. وهذا الأمر من شأنه أن يدعم مجموعة المنظمات والأشخاص ذوي الموهبة والابتكار الراغبين في الإسهام بإبداعهم في القضايا الإنسانية في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (LAC).

التوصيات:

- استناد الابتكار الإنساني إلى الاستجابة للاحتياجات الملحوسة وتلبية مطالب الأشخاص المتضررين. ينبغي أن تتم عملية استحداث مبادرات مبتكرة بطريقة تشاركية، من خلال عقد المشاورات وتبادل الأفكار مع المجتمعات والأشخاص المتضررين.
- وضع استراتيجيات للابتكار تستخدم المعرفة المتوارثة والتقليدية وتعزز مشاركة الأشخاص المتضررين كعناصر نشطة في عملية إيجاد الحلول. يمكن أن يتكون الابتكار من عملية تطبيق الأساليب أو المعرفة التقليدية على المشاكل المعاصرة.

- الاستفادة من أدوات القطاع الخاص لتسهيل معرفة آراء الأشخاص المتضررين بشأن جودة المساعدة الإنسانية التي يتلقونها، واستخدام المعلومات المجمعة لتحسين البرامج المستقبلية.
- تعزيز البرامج الوطنية الحالية، ووضع برامج في البلدان التي لم توجد بها برامج بعد، لإدراج منظمات القطاع الأكاديمي، والقطاع الخاص، والقطاع العام في الأنشطة بهدف استحداث الممارسات والأدوات المجتمعية التي تحسن جودة العمل الإنساني والعمل على تعزيزها.
- الاستثمار في مجال تنمية الشبكات والقدرة التحليلية على جميع المستويات، لتحديد فرص إبداعية وابتكارية تحقق فهمًا أفضل وإدارة أقوم لمخاطر الكوارث، فضلاً عن تحسين كفاءة العمل الإنساني والتخطيط له.
- إنشاء "مراكز تفوق" لتعزيز مشاركة القطاعات الأكاديمية، والخاصة، والعام في وضع برامج تدريب مشتركة وتنفيذ الممارسات الابتكارية في العمل الإنساني.
- تنظيم برامج للابتكار ووضعها بالمنظمات المطابقة، على سبيل المثال عن طريق تنظيم معارض، أو أحداث على المستوى الوطني أو الإقليمي، ويجب على كل بلد ومنظمة إجراء تدريبات لإعداد المؤسسات للعمل بطرق أكثر ابتكارًا، مع النظر بعين الاعتبار إلى التمويل لصالح الابتكار والعائد على الاستثمار في مجال الأنشطة المتعلقة بالابتكار، فضلاً عن إدارة مخاطر الكوارث.
- اعتماد معايير دولية للعمل الإنساني (على سبيل المثال، المعايير الخاصة بمشروع اسفير (SPHERE)، والمعايير والمبادئ التوجيهية في الطوارئ الخاصة بالثروة الحيوانية (الماشية) (LEGS)، والمعايير الإنسانية الأساسية)، والمساهمة في وضع مبادئ الابتكار لتقديم توجيهات للمنظمات الإنسانية بشأن أنشطة الابتكار الخاصة بها في المنطقة.
- استكشاف فرص ملموسة للابتكار في مجالات مثل: وصول ضحايا العنف إلى خدمات الحماية، ودعم سبل العيش مع النظر بعين الاعتبار إلى عمليات التشريد والخسائر المادية الناتجة عن العوامل البيئية والعوامل المتصلة بالمناخ (مثل حالات الجفاف، والفيضانات، والتجمد، وغيرها).
- الاستفادة من الابتكارات في أنظمة المعلومات والتكنولوجيا لتصميم برامج تهدف إلى تلبية الاحتياجات المحددة بالمناطق الحضرية، وأيضاً الاستفادة من الابتكارات المتاحة في تلك المناطق.
- تعزيز البرامج التكنولوجية الحالية (على سبيل المثال، شبكات الاتصالات ووسائل التواصل الاجتماعي) بهدف سد الفجوات ومعالجة مشكلات الندرة في حالات الكوارث والأزمات، وخاصة في المناطق الحضرية حيث يزداد معدل انتشار استخدام الأشخاص لهذه البرامج.
- تحديد أولويات السرد النوعي لعمليات التخطيط، والتطبيق، والمساءلة عند التعامل مع المجتمعات المتضررة والتصرف نحوها، حيث يستبدل بالنهج الكمي الأحداث البشرية التي تعكس ثراء الخبرة، وتشابكها، وترابطها في أكثر اللحظات حرجاً عند حدوث الأزمات والكوارث، الأمر الذي يعزز بدوره إدماج الفئات الضعيفة ويصب في مصلحتهم.

التشريد والعنف

تم إفصاح مجال لإقامة حوار بشأن "التشريد والعنف" في اجتماع القمة العالمية للعمل الإنساني (WHS) لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (LAC) كموضوع مستقل نظراً لأهمية الأمر وتأثيره في المنطقة. وتقع أربع دول من أصل خمس، و٤٣ مدينة من أصل ٥٠ من المناطق التي تشهد أعلى مستويات عنف على مستوى العالم في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (LAC)^٢. بالإضافة إلى ذلك، فمع نهاية عام ٢٠١٣، وصل عدد الأشخاص المعرضين للتشرد الداخلي في الأمريكتين إلى ٦,٣ مليون شخص على الأقل، الأمر الذي شكل مصدر قلق واضح للعمل الإنساني.

يشكل ارتفاع مستويات العنف وانعدام الأمن تحدياً للعمل الإنساني، ويثير التساؤلات حول تطبيق المعايير الإنسانية على الجهات الفاعلة الأساسية التي تواجه هذه الحالات بشكل يومي.

تشكل التحديات التي تواجه العمل الإنساني في السياقات الحضرية دوماً أولوية متزايدة، بالنظر إلى أن معظم المشردين ينتقلون إلى مدن تزداد بها غالباً حالات التأثير بالمخاطر كما توجد أشكال جديدة من العنف غير التقليدي. لا بد من الاعتراف بمظاهر العنف هذه، كما يجب إرساء آليات تسلط الضوء على المخاطر وترتكز حول اتباع نهج متعدد القطاعات لا يشوه سمعة المجتمعات.

اتخاذ نهج أكثر شمولاً لمفهوم الأمن يتضمن ضمان حقوق الضحايا وحماية تلك الحقوق، بالإضافة إلى عدم الاقتصار على وجود سلطات إنفاذ القوانين. يجب فهم الأسباب الرئيسية للعنف والعواقب المترتبة عليه، لوضع استراتيجيات مناسبة وفعالة لمواجهة هذه الأسباب والتعامل مع تلك العواقب.

^٢ <http://www.infobae.com/2014/08/30/1591127-las-10-ciudades-mas-violentas-del-mundo/> وفي www.forbes.com.mx/las-50-ciudades-mas-violentas-del-mundo/ يستند الأخير إلى البيانات المقدمة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة [mas-seguras-y-las-10-mas-peligrosa-del-mundo](http://www.unodc.org/press/2014/08/20140830_mas-seguras-y-las-10-mas-peligrosa-del-mundo) (٢٧٠ ٤٢٠١٥).

وتشمل المسائل الأخرى التي ينبغي الاستمرار في رصدها ومعالجتها: زيادة فهم التهديدات والمخاطر؛ وتعزيز مد شبكات الاتصال بالشباب وإقامة الحوار معهم؛ وزيادة الدقة في تحديد مفهوم "الضحية"، والتنظيمات المتعلقة بإدراج فئة التأثيرات الصادرة لأسباب إنسانية والمواصفات المطابقة لها.

كان الهدف من الحوار الذي أقيم أثناء اجتماع القمة العالمية للعمل الإنساني (WHS) لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (LAC) هو إجراء محادثة صريحة بين المشاركين، استناداً إلى النتائج الرئيسية لعملية المشاورة، فضلاً عن الاعتبارات المقدمة من أربعة محاضرين، يمثلون وجهات النظر التي توجد على المستويات المحلية، والإقليمية، والعالمية. لم تهدف الجلسة إلى وضع استنتاجات، أو توصيات، أو نقاط عمل. وفيما يلي عدد قليل من النقاط المركزية التي يرغب الرؤساء المشاركون في إيضاحها استناداً إلى الحوار الذي أقيم.

اعتبارات رئيسية:

- أعاد المشاركون التأكيد على الدور الأساسي للدولة كضامن لأمن المواطنين. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تم التأكيد على أن جميع المبادرات التي تسعى إلى زيادة القدرات يجب أن تتم ضمن إطار الأولويات المحددة محلياً، كما تم التأكيد على الاحترام الدائم لمبدأ السيادة والمبادئ الإنسانية المتفق عليها دولياً.
- تمتلك المنطقة إطاراً قانونياً إقليمياً للاجئين (إعلان قرطاجنة)، وهذا الإطار معترف به كنموذج عالمي تستخدمه المناطق الأخرى لمعالجة قضايا اللاجئين. اعترف المشاركون بأهمية وجود أطر معيارية لهذه القضايا على المستويين الوطني والإقليمي، وخاصة لحماية المشردين داخلياً (IDPs) وتقديم المساعدة لهم.
- تمثل مسألة وصول الجهات الإنسانية الفاعلة إلى الأماكن التي تزداد بها حوادث العنف تحديات هائلة للعمل الإنساني، خاصة أن هؤلاء المشردين في المناطق الحضرية يزداد تنقلهم وغالباً ما يرغبون في إخفاء هويتهم. اعترف المشاركون بأهمية الجهات الفاعلة المحلية التي لديها إمكانية الوصول إلى المجتمعات الكائنة بهذه المناطق، وتحظى بثقتها، فضلاً عن الاعتراف بالدور الذي تلعبه تلك الجهات. وجهت دعوة إلى الكيانات الدولية للعمل عن كثب مع جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر التي تتمتع بإمكانية الوصول إلى الأشخاص المتضررين وتعني الديناميات الخاصة بالسياق. تم تحديد مختلف أشكال العنف بوصفها السبب الرئيسي لتشرّد السكان في المنطقة وهجرتهم منها.
- اعترف العاملون في المجال الإنساني بأن إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية هو أمر أساسي ويجب عدم التعامل معه كأمر مسلم به.
- يلزم وجود معرفة أعمق، ونهج أكثر تنسيقاً لمواجهة العوامل الأساسية المحركة للعنف، على سبيل المثال: التحضر العشوائي السريع، والتهميش، والتمييز، وانعدام الفرص الاجتماعية والاقتصادية، والفساد، والإفلات من العقاب، والضعف المؤسسي. وبالتالي يتطلب كسر دائرة العنف وجود استجابة شاملة للتنمية المستدامة.
- اعترف المشاركون بأهمية إشراك المجتمع لفهم العنف حسب وجهات النظر التي يتضمنها السياق الذي يشهده والعمل على معالجته.
- يواجه كل بلد قضايا مختلفة تتعلق بالعنف والتشريد، ولكن تتطلب هاتان المشكلتان حلولاً إقليمية، وهو الأمر الذي اعترف به العديد من المشاركين، نظراً لطابع الهجرة العابرة للحدود.
- لاحظ المشاركون أهمية وجود أنظمة وأدوات لرصد حالات العنف والتشريد في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (LAC)، وهذا الأمر بدوره يحمي هوية الأشخاص المتضررين. كما تم الاعتراف أيضاً بإمكانية وجود شبكة لتبادل المعلومات بهدف فهم القضايا المطروحة بشكل أفضل.
- ومن الأهمية بمكان الاعتراف بوجود الغالبية العظمى من المشردين في المناطق الحضرية، حيث يكونون غير مرئيين ولا تتوفر لديهم إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية أو الحصول على عمل أو مساعدة، مما يجعلهم أكثر تأثراً بمخاطر الكوارث.
- كما تظهر كذلك أهمية الاعتراف بأن النساء، والفتيات، والمراهقين، والشباب، والمجموعات الأصلية، والأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي تكون لديهم احتياجات خاصة في حالة تعرضهم للعنف والتشريد، وأنهم الأكثر تضرراً، ولذا فهم يمثلون عناصر مهمة في مسألة الحد من هذه الظاهرة وتوجيه الاهتمام إليها. فالنساء والفتيات هن الأكثر عرضة للعنف الجنسي والاتجار بالبشر في هذه السياقات.
- وأخيراً، أشار المشاركون إلى أهمية وضع استراتيجيات للتنمية البشرية الشاملة بهدف معالجة الأسباب الجذرية للعنف، وتجنب التشهير بالأشخاص الذين يعيشون في بيئات ينتشر بها العنف.
- للعنف غير التقليدي تفسيرات متعددة وينبغي استخدام المصطلح بحذر نظراً إلى أنه في بعض الحالات قد تنحرف هذه التفسيرات عن الأهداف والمبادئ الإنسانية.

تلبية احتياجات الأشخاص في حالات النزاع

على الرغم من الارتفاع الشديد لمستويات العنف في المنطقة، إلا أنها تعتبر أقل معاناة مقارنة بالمناطق الأخرى من العالم التي تشهد نزاعاً داخلياً ودولياً. على هذا النحو، كانت قابلية تطبيق هذه المسألة محدودة ولم يتم تناولها في بعض البلدان أثناء عملية التشاور. وحيث تمت مناقشة هذا الأمر، أشار أصحاب المصلحة إلى أن الهدف العام للجهات الإنسانية الفاعلة هو ضمان إمكانية الوصول إلى جميع الأشخاص المتضررين من النزاعات وتقديم الدعم لهم، كما يجب وضع استراتيجيات لتحقيق ذلك.

وهناك قلق أثّر حول أن الفهم المحدود في بعض حالات تعقيدات النزاع قد يعيق العمل الإنساني الفعّال الحاضر والمستقبلي. يوصى بتطبيق البرامج الإنسانية وتعزيز النهج القائم على الحقوق لتحسين العمل وما يترتب عليه من آثار.

يؤثر النزاع على مختلف الأشخاص، والمجموعات، والقطاعات بطرق مختلفة. أصبحت بعض مجموعات السكان وغير المحاربين أكثر تأثراً بالمخاطر في حالات النزاع وأكثر تعرضاً لها، وينبغي الاعتراف بهذا الواقع والعمل على معالجة الأمر.

يعكس هذا القسم العناصر التي تم تسليط الضوء عليها من قبل المشاركين في المشاورات الوطنية، بالإضافة إلى وجهات النظر المجمعة في التحليل التحضيري لأصحاب المصلحة، الذي أشار إلى وجود أربعة مجالات تحتاج لمزيد من الاستكشاف بالقسم الخاص بتلبية احتياجات الأشخاص في حالات النزاع. وهو لا يهدف إلى وضع توصيات، بل إلى تسليط الضوء على بعض الجوانب الأكثر أهمية بالوثيقة والفريق الذي يتناول هذا الموضوع. ونظراً لهذا النهج، فقد اشتملت الجوانب العامة للمناقشة على ما يلي:

- يحتاج النظام الإنساني الدولي إلى التكيف مع مختلف السياقات استناداً إلى تحليل متعمق وشامل للسمات الخاصة بسياقات النزاع (حيث تختلف عن الكوارث)، وينبغي أن يكون الهدف من أعمال هذا النظام الإنساني هو تعزيز قدرات المؤسسات المحلية والوطنية وإتمامها.
- ينبغي تناول تخطيط البرامج بصورة شاملة، بما في ذلك تقديم الحماية والخدمات الأساسية، لتلبية احتياجات الأشخاص المتضررين من النزاع، وخاصة الاحتياجات الخاصة بالمجموعات المختلفة للسكان المتضررين.
- النظر إلى الدور المركزي الذي تقوم به المجتمعات والأشخاص المتضررون ومشاركتهم في إيجاد حلول للتحديات التي يواجهونها، مع التركيز على النهج المتميزة والمصنفة حسب نوع الجنس استناداً إلى الاحتياجات المختلفة.
- إدارة المعلومات بطريقة شاملة ومتراصة هو أمر ضروري لفهم حقائق الأشخاص المتضررين، بالإضافة إلى نقل المعلومات إلى الجهات الفاعلة ذات الصلة من أجل مساعدة الأشخاص المتضررين بشكل أكثر فعالية.
- تسليط الضوء على مفهوم التنسيق والتواصل بين الجهات الفاعلة المحلية، والوطنية، والدولية وأهمية هذا الأمر، وخاصة فيما يتعلق بأهمية وضع البلدان لأطر قانونية وسياسات عامة لتلبية احتياجات الأشخاص في حالات النزاع؛ حيث تعد هذه الأطر وتلك السياسات مكملة للإطارات الدولية، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي.
- ومن الأهمية بمكان الربط بين العمل الإنساني والتنمية المستدامة، ووضع استراتيجيات للخروج للجهات الإنسانية الفاعلة/المساعدة الإنسانية، وكذلك الإطار الزمني الأنسب والأكثر ملاءمة للخروج.
- وقد تمت الإشارة إلى أهمية الدولة، والدور الرئيسي الذي تلعبه، وكذلك المنفعة العائدة من تبني أطر قانونية ومعارية لتوفير الحماية للجميع، بما في ذلك المشردون داخلياً.